الأمم المتحدة

A/AC.109/2019/L.13

الجمعية العامة

Distr.: Limited
1 February 2019
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصـــة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

قرار اللجنة الخاصة المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨ بشأن بورتوريكو

تقرير أعده مقرِّر اللجنة الخاصة، بشار الجعفري (الجمهورية العربية السورية)

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٢
ثانيا – معلومات أساسية ٢
ألف – لمحة عامة ٢
باء – المركز الدستوري والسياسي ٤
ثالثا – التطورات الأخيرة ١٠
ألف – التطورات السياسية ١٣
باء – التطورات العسكرية ١٥
جيم – التطورات الاقتصادية ١٧
دال – التطورات الإقليمية ١٨
رابعا – الإجراءات السابقة التي اتخذتها الأمم المتحدة ١٩
ألف – لمحة عامة ١٩
باء – الإجراءات التي اتخذتها اللجنة الخاصة ١٩
جيم – الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة ٢٠

280219 210219 19-01621 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدّمة

١ – اعتمدت اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، في جلستها السادسة المعقودة في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨، مشروع القرار A/AC.109/2018/L.7 المتعلق بمسألة قرار اللجنة الخاصة المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧ بشأن بورتوريكو. وطلبت اللجنة إلى المقرِّر، في الفقرة ١٠ من القرار، أن يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار. وقد أَعدّ المقرِّر هذا التقرير استجابة لذلك الطلب، وهو ينظر في مسألة بورتوريكو في ضوء التقارير السابقة التي أعدّها المقرِّر والتطورات السياسية والاقتصادية والعسكرية والإقليمية الأخيرة في بورتوريكو؛ والإجراءات التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة.

ثانيا – معلومات أساسية

ألف – لمحة عامة

٢ – تقع بورتوريكو في أقصى شرق جزر الأنتيل الكبرى في البحر الكاريبي، وهي أصغر تلك الجزر. وتبلغ مساحتها ٩٥٩ ٨ كيلومترا مربعا تشمل الجزر الصغيرة المجاورة لها، وهي بييكيس وكوليبرا ومونا. وتغطي الجبال أكثر من ثلاثة أرباع مساحة بورتوريكو، ويبلغ ارتفاع أعلى نقطة في سلسلة الجبال الممتدة على طول الجزيرة ٣٣٨ ١ مترا.

٣ – وخلال العقود السبعة الماضية، تحوّلت الجزيرة من مجتمع زراعي إلى مجتمع حضري/صناعي، وتباطأ النمو السكاني وارتفع معدل العمر المتوقع وزاد عدد المهاجرين إلى الولايات المتحدة الأمريكية زيادة هائلة. ويتكلم معظم الأهالي الإسبانية، وإن كان عدد منهم يتكلم الإنكليزية أيضاً.

٤ – وقد بلغ عدد سكان بورتوريكو في عام ٢٠١٤، بحسب تقديرات المصرف الإنمائي الحكومي لبورتوريكو، ٣,٦ ملايين نسمة، أي بنسبة نمو سكاني قدرها – ٠,٦٥ ومعدل صاف للهجرة قدره – ٨,٩٣ مهاجرين لكل ألف نسمة[(١)].

٥ – وأفادت وكالة أنباء *Agencia EFE* في ١١ و ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ بأن إعصار ماريا الذي اجتاح بورتوريكو في ١٩ و ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ أدى إلى تسارع حركة الهجرة من الجزيرة إلى الولايات المتحدة (انظر الفرع الثالث أدناه). فقد غادر ستة آلاف بورتوريكي الجزيرة في الأيام التي أعقبت اجتياح الإعصار مباشرة واتجه أغلبهم إلى ولاية فلوريدا.

٦ – وقدرت تقارير أفادت بها محطة تلفزيون CNN آنذاك أن عدد سكان بورتوريكو قد ينخفض بنسبة ٢٠ إلى ٣٠ في المائة بحيث ينخفض عددهم إلى ٣ ملايين نسمة أو أقل. ولا توجد بيانات دقيقة عمن دخلوا الولايات المتحدة عبر مدن أورلاندو وتامبا وفورت لودرديل بولاية فلوريدا. وأشارت التقديرات إلى أن عدد اللاجئين الفارين من إعصار ماريا قد يبلغ بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، ما مجموعه ١٠٠ ٠٠٠ نسمة. وفي عام ٢٠١٦، كان ٥,٤ ملايين نسمة من سكان بورتوريكو يعيشون في الولايات المتحدة. وفي ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، أفادت صحيفة *El Nuevo Día* اليومية البورتوريكية بأن

(١) المصرف الإنمائي الحكومي لبورتوريكو، شعبة التحليل الاقتصادي، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

عدد الأشخاص الذين غادروا الجزيرة في شهر تشرين الأول/أكتوبر فاق من دخلوها بما مجموعه ٥٠٢ ٨٥ شخصا، وهو ما يمثل ضعف متوسط الحركة السنوية منذ عام ٢٠٠٥ ونسبة ٢,٦ في المائة من السكان. وكان من المقدر، قبل حدوث الإعصار، أن يتراجع عدد سكان بورتوريكو ليصل إلى ٣,٢ ملايين نسمة بحلول عام ٢٠٢٠. أما اليوم، فإن مجموع حركة الهجرة قد يزيد، حسب ما أفادت به صحيفة *Claridad*، ليشمل مئات الآلاف من المهاجرين، وهو رقم يتكون أغلبه من الشباب والأشخاص ذوي المهارات الذين يبحثون عن فرص اقتصادية، وإن كان كبار السن والمواطنون من فئات عمرية أخرى يغادرون لأسباب تتعلق بتدهور خدمات الرعاية الصحية بعد العاصفة التي ضربت الجزيرة. ويسهم هذا الأمر في نزوح ذوي الكفاءات من الجزيرة إذ إنّ أغلبية الذين يغادرونها اليوم هم من المهنيين الشباب. ووفقا للبيانات المستقاة من شعبة التحليل الاقتصادي بالمصرف الإنمائي الحكومي لبورتوريكو، أصبح متوسط العمر المتوقع عند الولادة اعتبارا من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ يبلغ ٧٩,٠٩ عاما بالنسبة لمجموع السكان (٨٢,٨ عاما للنساء؛ و ٧٥,٤٦ عاما للرجال). وبحسب المصدر نفسه، بلغ عدد البورتوريكيين الذين استقروا في الولايات المتحدة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٧ نحو ٥٨٥ ٣٥٩ نسمة؛ في حين أن عدد من استقروا بها في الفترة ما بين الخمسينيات والثمانينيات قارب المليون. ويشير تقرير التنمية الاقتصادية لعام ٢٠١٧ *(Informe sobre Desarrollo Economico de 2017)* إلى أنه في الفترة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٣، طرأت زيادة نسبتها ١٣ المائة على عدد السكان الذين بلغوا ٦٥ عامًا أو أكثر.

٧ - ويُمنح الأشخاص المولودون في بورتوريكو جنسية الولايات المتحدة. ولا يحق لهم التصويت في الانتخابات الرئاسية أو انتخابات الكونغرس في الولايات المتحدة ما لم يكونوا مقيمين فيها. وإضافة إلى ذلك، اعترفت المحكمة العليا لبورتوريكو في أحد قراراتها بالجنسية البورتوريكية. وتصدر إدارة الشؤون الخارجية في بورتوريكو شهادة بهذه الجنسية التي يمكن للبورتوريكيين التماسها وفق جملة من الإجراءات وضعتها الإدارة.

٨ - ويتمثل الجانب الرئيسي الذي تختلف فيه مواقف الأحزاب السياسية الكبرى في بورتوريكو في الوضع السياسي النهائي لبورتوريكو. وفي الاستفتاء العام الذي جرى في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أعرب ٥٤ في المائة من الناخبين عن عدم رضاهم ورفضوا الوضع السياسي الحالي. فالحزب الشعبي الديمقراطي [*Partido Popular Democrático*] يؤيد تعزيز الوضع الحالي في إطار كمنولث لا تكون بورتوريكو فيه إقليما تابعا ولا مستعمرة. وفي حالة الحصول على مركز الإقليم غير التابع، لن تكون بورتوريكو خاضعة لأحكام البند الإقليمي من دستور الولايات المتحدة. وسيحتفظ سكان بورتوريكو بجنسية الولايات المتحدة، بينما تُمنح بورتوريكو سلطة حكومية أكبر في إدارة شؤونها الخاصة ومزيدا من الحرية في إقامة علاقات إقليمية ودولية. بيد أنّه ثمة جناح في الحزب الشعبي الديمقراطي يرغب في أن يتم إضفاء الشرعية مرة أخرى على المركز الحالي للدولة المرتبطة ارتباطا حرا. ويحبذ الحزب التقدمي الجديد [*Partido Nuevo Progresista*] الاندماج الكامل لبورتوريكو كولاية في الولايات المتحدة. ولا يزال الحزب الشعبي الديمقراطي يتمتع بتأييد يتجاوز بشكل طفيف التأييد الذي يتمتع به الحزب التقدمي الجديد. أما الحزب الثالث، وهو حزب استقلال بورتوريكو [*Partido Independista Puertorriqueño*]، فيؤيد استقلال الجزيرة. وهناك مجموعات ومنظمات مناصرة للاستقلال لا تشارك في الانتخابات لأنها تعتبر أن الانتخابات في ظل الاستعمار لا تمثِّل عملية ديمقراطية حقيقية، في حين أن مجموعات ومنظمات

أخرى تصوّت لأغراض استراتيجية، فتؤيد مرشح الحزب الشعبي الديمقراطي لشغل منصب الحاكم بغية منع وصول مؤيدي تحوّل بورتوريكو إلى ولاية إلى السلطة.

٩ - وتشكلت على مر السنين عدة أحزاب وتنظيمات سياسية جديدة كان منها مثلا حركة الاتحاد السيادي وحزب العمال الشعبي، وقد شاركت هذه الأحزاب والتنظيمات في الانتخابات، ولكنها لم تحقق سوى نتائج محدودة. ويُذكر مع ذلك أن هذا التطور يعكس مساعي البحث عن خيارات انتخابية جديدة تتجاوز الأحزاب السياسية التقليدية الثلاثة الموجودة في بورتوريكو منذ أكثر من ٥٠ عاما. وبعض المرشحين المستقلين الذين شاركوا في انتخابات عام ٢٠١٦ وحصلوا على آلاف الأصوات ولكن لم يتم انتخابهم أيدوا وطالبوا بعملية حرة لتقرير المصير.

باء - المركز الدستوري والسياسي

١٠ - تتمتع بورتوريكو حاليا بمركز الكمنولث لدى الولايات المتحدة. ويرد بيان مفصّل لدستور كومونولث بورتوريكو لعام ١٩٥٢ في الفقرات من ٩١ إلى ١١٩ من تقرير مقرِّر اللجنة الخاصة لعام ١٩٧٤ (A/AC.109/L.976). وباختصار، تتكون الحكومة من: (أ) حاكم يُنتخب لمدة أربع سنوات في كل انتخابات عامة؛ (ب) وجمعية تشريعية تتكون من مجلسين، هما مجلس الشيوخ (٢٧ عضوا) ومجلس النواب (٥١ عضوا) ينتخبهم كل من تجاوزت سنه ١٨ عاما بالاقتراع المباشر في كل انتخابات عامة؛ (ج) ومحكمة عليا ومحاكم أدنى. والولاية القضائية للمحاكم الاتحادية للولايات المتحدة تشمل بورتوريكو. ويمثِّل بورتوريكو في حكومة الولايات المتحدة مفوّض مقيم، وهو عضو في مجلس نواب الولايات المتحدة ليس له حق التصويت فيه، إنما له حق التصويت في أي لجنة من اللجان التي ينضم إلى عضويتها. وفي الانتخابات العامة التي جرت في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، انتُخب ريكاردو روسيلو من الحزب التقدمي الجديد حاكماً وجنيفير غونزاليس من الحزب نفسه مفوّضةً مقيمة، وهي أول امرأة تشغل هذا المنصب. وثمة اتجاه جديد بدأ يظهر في سياق الانتخابات ألا وهو خوض مرشحين مستقلين من خارج الأحزاب السياسية التقليدية غمار الانتخابات. وقد حصل هؤلاء المرشحون على ما مجموعه ١٧ في المائة من الأصوات المدلى بها للمرشح لمنصب الحاكم، وتوزّعت بين ألكسندرا لوغارو ومانويل سيدري، المرشحَين لمنصب حاكم الإقليم اللذين حصلا على ٠٠٠ ١٧٠ و ٥٠٠ ٨٨ صوت على التوالي. وحصل مرشح مستقل خاض انتخابات مجلس الشيوخ، وهو خوسيه فارغاس، على أكبر عدد من الأصوات (٠٠٠ ١٥٠) مقارنة بأي مرشح للهيئات التشريعية. وهناك اتجاه جديد آخر يتمثل في الامتناع عن التصويت في صفوف الناخبين المسجلين، حيث شهدت الانتخابات التي جرت في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ نسبة امتناع عن التصويت بلغت ٤٥ في المائة من الناخبين المسجلين في بورتوريكو والبالغ عددهم ١,٣ مليون ناخب.

١١ - وفي بورتوريكو نظامان، قضائي وإداريا: نظام محاكم بورتوريكو والمحكمة المحلية للولايات المتحدة لمنطقة بورتوريكو، ونظام وكالات بورتوريكو والوكالات الاتحادية. ويعمل هذا النظام الأخير في محاكم بورتوريكو بولاية قضائية محدودة النطاق ولا يمكن اللجوء إليه إلاّ في القضايا المشمولة بقانون الولايات المتحدة الاتحادي أو في القضايا التي تتنوع فيها جنسيات الأشخاص المعنيين، أي حينما يرفع مواطن من دولة ما دعوى ضد مواطن من دولة أخرى. والقضايا التي لها علاقة بالقانون الاتحادي المرفوعة أمام المحكمة العليا لبورتوريكو يمكن أن تُستأنف أمام المحكمة العليا في الولايات المتحدة. وتبت محاكم دائرة

الاستئناف الأولى للولايات المتحدة في القضايا المستأنفة من المحكمة الأمريكية المحلية لبورتوريكو التي تعتبر محكمة ابتدائية.

١٢ - ولم يطرأ أي تغيير على سلطة كونغرس الولايات المتحدة على بورتوريكو حتى بعد إقامة حكومة دستورية لبورتوريكو في عام ١٩٥٢. ولدى كونغرس الولايات المتحدة، بموجب البند ٣ من المادة الرابعة من الدستور، سلطات كاملة على بورتوريكو تشمل مسائل الدفاع والعلاقات الدولية والتجارة الخارجية والمسائل النقدية وغيرها، في حين أن لدى الجزيرة سلطة محلية على مجالات معينة محدودة. وظلت جميع القوانين ذات الصلة بعلاقات بورتوريكو بالولايات المتحدة سارية بناء على أحكام قانون العلاقات الاتحادية (انظر A/AC.109/L.976، الفقرات ١٢٠-١٣٢)، وهو القانون الذي أُدمجت بورتوريكو بموجبه في النظم التجارية والجمركية والنقدية للولايات المتحدة منذ عام ١٩٠٠ من خلال قانون فوركار وبعد ذلك من خلال قانون جونز لعام ١٩١٧. والولايات المتحدة تضطلع أيضا بمسؤولية الدفاع عن بورتوريكو. وفي عام ١٩٥٨، طلبت الجمعية التشريعية لبورتوريكو إدخال تغييرات على قانون العلاقات الاتحادية، غير أن هذه التغييرات لم تعتمد. وفي عام ١٩٥٩، رُفعت إلى الكونغرس ثلاثة مشاريع قوانين تطلب إدخال تغييرات على الوضع السياسي للجزيرة، ولكن لم يتخذ أي إجراء بشأن أي منها.

١٣ - واستمرت هذه المحاولات الرامية إلى إحداث تغييرات في المركز السياسي لبورتوريكو، ومنها ما بذلته المفوضة المقيمة في كونغرس الولايات المتحدة، إلا أنها باءت بالفشل.

١٤ - وأجري في عام ١٩٩٣ استفتاء عام بشأن خيارات تكاد تكون مطابقة لخيارات استفتاء سابق جرى في عام ١٩٦٧، وأسفر عن النتائج التالية: أيّد ٤٨,٤ في المائة الوضع الراهن (الكمنولث)، وصوّت ٤٦,٢ في المائة لصالح تحوُّل بورتوريكو إلى ولاية، واختار ٤ في المائة الاستقلال. وبعد صدور هذه النتائج وعقب طلب التوضيح الذي قدمته الجمعية التشريعية لبورتوريكو إلى كونغرس الولايات المتحدة، ردّ الكونغرس بأن التعريف يتضمن تطلعات غير قابلة للتطبيق (انظر A/AC.109/1999/L.13، الفقرات ١٧٢-١٨٠). ثم قررت الجمعية التشريعية إجراء استفتاء آخر في عام ١٩٩٨.

١٥ - وكانت نتائج الاستفتاء الذي أجري في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ كما يلي: ٥٠,٤ في المائة لصالح خيار ”لا شيء مما تقدم“؛ وهو خيار أدرج وفقاً لقرار أصدرته المحكمة بناءً على طلب الحزب الشعبي الديمقراطي؛ و ٤٦,٧ في المائة لصالح أن تصبح بورتوريكو ولاية؛ و ٢,٣ في المائة لصالح الاستقلال؛ و ٠,٣ في المائة لصالح الارتباط الحر؛ و ٠,٠٦ في المائة لصالح مركز الكمنولث. وانفرد مؤيدو الاستقلال في الاستفتاء بالتصويت أيضا لصالح خيار ”لا شيء مما تقدم“، وذلك رفضا منهم لما اعتبروه عملية غير ديمقراطية. وتشكّك بعض الفئات السياسية وهيئات المجتمع المدني على نحو متزايد في سلامة الاستفتاءات التي لا تكون حكومة الولايات المتحدة ملزَمة بقبول نتائجها، وشكّكت كذلك في ما إذا كانت الولايات المتحدة مستعدةً حقاً لمنح مركز الولاية لبورتوريكو. ويدعو كثيرون أيضاً إلى إجراء عملية لتقرير المصير وإنهاء الاستعمار وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) وقرارات اللجنة الخاصة في هذا الصدد.

١٦ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٥، نُظّم اقتراع صوّت فيه ٨٤ في المائة من الناخبين لصالح إنشاء هيئة تشريعية لبورتوريكو ذات مجلس واحد. ومع أن ٢٢ في المائة فقط من الناخبين المسجلين شاركوا في ذلك الاستفتاء، فقد أدت النتائج إلى بدء عملية تَقرّر بموجبها تنظيم استفتاء آخر في عام ٢٠٠٧ يمكن من

خلاله تعديل دستور بورتوريكو وإقامة نظام ذي مجلس واحد في عام ٢٠٠٩. لكن المحكمة العليا لبورتوريكو قضت في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ بأنه ليس بمقدورها إرغام الجمعية التشريعية على الشروع في عملية تعديل دستوري من أجل إقامة نظام تشريعي بمجلس واحد.

١٧ - وبعد استفتاء عام ١٩٩٨، قام رئيس الولايات المتحدة آنذاك وليام ج. كلينتون بتشكيل فرقة العمل الرئاسية المعنية بوضع بورتوريكو. وتضم فرقة العمل أفرادا نُدبوا من قِبل كل عضو من أعضاء إدارة الرئيس، إضافة إلى الرئيسين المشاركين للفريق الرئاسي المشترك بين الوكالات المعني ببورتوريكو. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، قام رئيس الولايات المتحدة آنذاك جورج و. بوش بتعيين الأعضاء الستة عشر في فرقة العمل، وعدّل في الوقت نفسه الأمر التنفيذي الذي أصدره الرئيس كلينتون، فأصبح مطلوبا من فرقة العمل تقديم تقرير عن التقدم المحرز مرة كل سنتين بدلا من مرة كل سنة.

١٨ - وذكرت فرقة العمل الرئاسية المعنية بوضع بورتوريكو في تقريرها الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ أنه على الرغم من أن مركز بورتوريكو الحالي كإقليم قد يستمر ما دام الكونغرس يريد ذلك، فإن دستور الولايات المتحدة لا يعترف إلاّ بخيارين غير إقليميين فقط، وهما مركز الولاية في إطار الولايات المتحدة أو الاستقلال التام. وأعادت فرقة العمل تأكيد الموقف الذي أعربت عنه المحكمة العليا في فتاواها في القضايا التي يطلق عليها عادة اسم ''قضايا الجزر''، التي بُت فيها في العقود الأولى من تسعينات القرن التاسع عشر، ومفادها أن بورتوريكو تابعة للولايات المتحدة، لكنها ليست جزءا منها. واقترحت فرقة العمل عملية من مرحلتين لحل مسألة مركز بورتوريكو. فأوصت أولا بإجراء استفتاء شعبي توافق عليه الحكومة الاتحادية خلال عام ٢٠٠٦ للتأكد مما إذا كان شعب بورتوريكو يرغب في بقاء بورتوريكو إقليما تابعا للولايات المتحدة وخاضعا لإرادة الكونغرس، أو ينشد طريقا دستوريا عمليا للحصول على مركز دائم كإقليم غير تابع للولايات المتحدة. فإذا اختار الناخبون تغيير مركز الجزيرة الراهن كإقليم تابع للولايات المتحدة، أوصت فرقة العمل بإجراء استفتاء آخر يتيح لبورتوريكو فرصة الاختيار بين الحصول على مركز ولاية أو الاستقلال. وإذا قرر الناخبون الاحتفاظ بالمركز الحالي، أوصت بإجراء استفتاءات عامة دورية بحيث يبقى الكونغرس على علم برغبات الشعب. ولم يجر استفتاء في عام ٢٠٠٦.

١٩ - ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أنه قبل صدور تقرير فرقة العمل لعام ٢٠٠٥ وبعد أن صدر، شكّك البعض فيما إذا كان مركز بورتوريكو كإقليم تابع للولايات المتحدة يتسق مع البيانات التي قدمتها الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة في عام ١٩٥٣ بعد إقرار دستور بورتوريكو، والتي طلبت فيها شطب اسم بورتوريكو من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وكانت الولايات المتحدة قد ذكرت، في طلبها الرسمي المقدم إلى الأمم المتحدة، أن الكونغرس منح بورتوريكو حرية إدارة شؤونها الداخلية شريطة أن تتقيد بالقانون الاتحادي وبدستور الولايات المتحدة.

٢٠ - وقبل تقديم هذا الطلب، ذكر ممثل الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة شفويا أنه يلزم الحصول على موافقة بورتوريكو والولايات المتحدة لتغيير طبيعة العلاقة القائمة بينهما. وبصرف النظر عن هذا البيان، خلصت وزارة العدل في عام ١٩٥٩ إلى أن بورتوريكو ما زالت إقليما يخضع بشكل تام لسلطة الكونغرس بموجب بند الإقليم الوارد في دستور الولايات المتحدة. وترى مجموعة عريضة من الفئات السياسية وهيئات المجتمع المدني في بورتوريكو التي شاركت في جلسات استماع اللجنة الخاصة التي عُقدت بشأن بورتوريكو أن عملية استشارة سكان بورتوريكو بخصوص مسألة مركز الإقليم يجب أن تتم وفقا

للقانون الدولي، وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، والقرارات المتعلقة ببورتوريكو التي أصدرتها اللجنة الخاصة منذ عام ١٩٧٣.

٢١ - وفي مطلع عام ٢٠٠٧، فتح مجلس نواب الولايات المتحدة باب النظر مجدداً في مسألة المركز السياسي لبورتوريكو حيث ناقشت اللجنة الفرعية المعنية بشؤون الجزر، والتابعة للجنة الموارد الطبيعية، مشروعي قانونين الهدف منهما تسوية مسألة مركز بورتوريكو. وفي آذار/مارس ٢٠٠٧، عُقدت جلسات استماع للنظر في هذا الأمر. ولكن مشروعي القانونين لم يصدرا.

٢٢ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أصدرت فرقة العمل تقريرها الثاني عن مسألة مركز بورتوريكو. وفي هذا التقرير، خلصت الفرقة مرة أخرى إلى أن دستور الولايات المتحدة لا ينص إلاّ على خيارين، وأعادت تأكيد التوصيات الثلاث التي تقدمت بها في تقريرها لعام ٢٠٠٥.

٢٣ - وعقدت فرقة العمل التي شكّلتها إدارة باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة آنذاك، أول اجتماع لها في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، ووسّعت نطاق تركيزها ليشمل المسائل التي تؤثر في التنمية الاقتصادية لبورتوريكو. ووقّع الرئيس أوباما في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ أمراً تنفيذيا يحافظ على المهمة الأصلية لفرقة العمل ويطلب إليها إسداء المشورة للرئيس وللكونغرس بشأن السياسات التي من شأنها تشجيع إيجاد فرص العمل وتعزيز التعليم والرعاية الصحية والطاقة النظيفة والتنمية الاقتصادية للجزر، وتقديم توصيات بشأنها.

٢٤ - وفي ٣ آذار/مارس ٢٠١٠، عقدت فرقة العمل جلسات استماع في سان خوان. واتضح من الشهادات وجود توافق في الرأي على وجوب أن تعالج فرقة العمل أولا وقبل كل شيء مسألة مركز بورتوريكو. كما نوقشت في جلسات الاستماع على نطاق واسع، إمكانية تصرف الجمعية الدستورية كآلية لتقرير المركز السياسي لبورتوريكو في المستقبل. واعتُرض على إدخال تغييرات ضمن جدول أعمال فرقة العمل، بحجة أنه من قبيل التناقض التحدث عن التنمية الاقتصادية في ظل النموذج الاستعماري. وتضمّن التقرير الثالث لفرقة العمل، الصادر في آذار/مارس ٢٠١١، استعراضا للعلاقة بين الولايات المتحدة وبورتوريكو ومسألة مركز الإقليم، وموجزا تنفيذيا عن وضعه وتنميته الاقتصادية، وتوصيات بشأن بييكيس، ووصفا للخطوات المقبلة لفرقة العمل التي تشمل تنفيذ التوصيات، والنظر في التقارير الواردة من أعضاء الفرقة بشأن مدى أخذ وكالات الولايات المتحدة بالتوصيات المقدمة، وعقدَ اجتماعَيْ قمة على الأقل في بورتوريكو في السنتين المقبلتين يركزان على مجالات مواضيعية محددة.

٢٥ - ويتألف الجزء الأكبر من مضمون التقرير عن مركز الإقليم من توصيات بشأن إجراء عملية معجّلة لاتخاذ القرار بخصوص مسألة مركز الإقليم بحيث يتمكّن سكانه من الإعراب عن إرادتهم بخصوص خيارات الوضع، ويتسنى اتخاذ إجراء بحلول نهاية عام ٢٠١٢ أو بعده. وقد أوصت فرقة العمل بأن خيارات المركز المسموح بها بموجب دستور الولايات المتحدة تشمل اكتساب مركز الولاية، أو الاستقلال، أو الارتباط الحر، أو اكتساب وضع الدولة المرتبطة ارتباطا حرا (في إطار كمنولث). وتضمّن التقرير وصفا لكل من هذه الخيارات. وذكرت فرقة العمل تحديدا أن كونغرس الولايات المتحدة له الصلاحية النهائية بخصوص قبول انضمام الولايات؛ وأن الاستقلال التام ينطوي على عملية تحول تشمل فيما تشمله المسائل المتعلقة بالجنسية. وأوصت الفرقة بالحفاظ على جنسية الولايات المتحدة لمواطني بورتوريكو الحاملين لها وقت أي انتقال إلى مركز الاستقلال.

٢٦ - وقوبل التقرير الثالث لفرقة العمل بردود فعل متباينة بشأن ما جاء فيه من توصيات بخصوص مركز الإقليم، وذلك حسبما غطتها الصحافة في بورتوريكو، فشملت المؤيدين لخيار مركز الولاية، والمعارضين الداعين إلى تطبيق القانون الدولي على قضية بورتوريكو، ومن ذكروا أن تفضيل فرقة العمل بهامش ضئيل لإجراء استفتاءين يرجح الكفة لفائدة خيار التحول إلى ولاية. وكانت الحجة التي سيقت تأييدا للموقف الأخير أنه في حالة اختيار بقاء بورتوريكو جزءا من الولايات المتحدة، سينقسم مؤيدو خيار الدولة المرتبطة ارتباطا حرا في الاستفتاء العام الثاني بسبب إضافة خيار الارتباط الحر.

٢٧ - وكان هناك رد فعل آخر مفاده أن التوصيات المستفيضة الواردة في التقرير بشأن المسائل الاقتصادية والاجتماعية في بورتوريكو مرتبطة بعملية تشاور بشأن مركز الإقليم اعتُبرت مؤيدة لمركز الولاية، بما أن التوصيات المتعلقة باقتصاد بورتوريكو تتجه إلى زيادة إدماج الإقليم في الولايات المتحدة بزيادة المراقبة التي تمارسها الوكالات الاتحادية للولايات المتحدة في مجالات التعليم والصحة والأمن ونظام العدالة والاتصالات والطاقة. ومن شأن تصويت شعب بورتوريكو في المستقبل لصالح مركز الكمنولث أن ينطوي على اختيار ليس لصالح المركز القائم حاليا، وإنما لصالح المزيد من الاندماج في الولايات المتحدة دون أن يكون الإقليم جزءا منها. وفي خطاب حالة الاتحاد الذي ألقاه الرئيس أوباما في عام ٢٠١٣ بعد تنصيبه رئيساً لفترة ثانية، لم يرد أي ذكر لبورتوريكو، مع أن بعض المراقبين كانوا يتوقعون منه أن يذكرها.

٢٨ - وجرى استفتاء - هو الرابع خلال الخمسين عاما الماضية - في بورتوريكو في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، في نفس اليوم الذي أُجريت فيه انتخابات حاكم الإقليم والانتخابات البلدية في بورتوريكو؛ وأيضا في نفس اليوم الذي أُجريت فيه الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة. وشارك في الاستفتاء حوالي ٨٠ في المائة من الناخبين في الجزيرة.

٢٩ - وطُرح على ناخبي بورتوريكو سؤالان: (أ) ما إذا كانوا يوافقون على الحفاظ على مركز بورتوريكو كإقليم (في إطار نظام كمنولث: نعم أو لا)؛ (ب) وتحديد المركز السياسي الذي يفضلونه من بين ثلاثة احتمالات: الولاية أو الاستقلال أو ''الكمنولث السيادي''، وهو نوع من الكمنولث لا يؤيده الحزب الشعبي الديمقراطي. وصوّت ٩١٠ ٩٧٠ أشخاص (أو ٥٤ في المائة) بـ ''لا'' على السؤال الأول، معربين عن معارضتهم للحفاظ على المركز السياسي الراهن، وصوّت ٠٧٧ ٨٢٨ شخصاً (أو ٤٦ في المائة) بـ ''نعم'' للحفاظ على المركز السياسي الراهن. ومن بين المجيبين على السؤال الثاني، اختار خيار الولاية ١٩١ ٨٣٤ شخصاً (أو ٦١,١٦ في المائة)؛ واختار الارتباط الحر ٧٦٨ ٤٥٤ شخصاً (أو ٣٣,٣٤ في المائة)، واختار الاستقلال ٨٩٥ ٧٤ شخصاً (٥,٤٩ في المائة). ويرى البعض أن النتيجة المذكورة أعلاه تعكس انتصارا واضحا لخيار الولاية، وأنه ينبغي ألا تؤخذ بطاقات التصويت الفارغة في الاعتبار. غير أن ٢٦ في المائة من الناخبين لم يجيبوا على السؤال الثاني، ويبدو أن هناك اتفاقا عاما على أن أولئك الناخبين لا يفضلون خيار الولاية. ولذلك، يرى البعض أنه عندما تؤخذ بطاقات التصويت الفارغة/أصوات الاحتجاج في الاعتبار، فإن الأغلبية المطلقة (٥٥ في المائة) هي في الواقع ضد خيار الولاية. وبناء على النتائج المذكورة أعلاه، يبدو أن البورتوريكيين رفضوا مركز حكومة الكمنولث الحالي ولكنهم لم يتوصلوا إلى اتفاق بشأن صيغة بديلة.

٣٠ - وفي بورتوريكو اعتبر الاستفتاء، بدلا من ذلك، فرصة لتحسين المستقبل الاقتصادي للجزيرة، وللتخلص من مخلفات ماضيها الاستعماري، وحيلة من الحاكم للفوز بفترة ثانية. على أن ردود الفعل في واشنطن على استفتاء عام ٢٠١٢ كانت متباينة. وردّد بعض أعضاء كونغرس الولايات المتحدة، في

تفسيرهم للنتائج، التفسيرات المتنوعة التي شهدتها الجزيرة. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٣، أشار الرئيس أوباما إلى أن ميزانية الولايات المتحدة تتضمن مبلغاً قدره ٢,٥ مليون دولار لتمويل استفتاء آخر. وفي آب/أغسطس نظمت لجنة الطاقة والموارد الطبيعية في مجلس شيوخ الولايات المتحدة جلسة استماع حول الاستفتاء. وقد وافق كلٌّ من رئيس اللجنة رون ويدين (ديمقراطي، من ولاية أوريغون) والنائبة ليزا موركوسكي (جمهورية، من ولاية ألاسكا) وهي كبيرة الأعضاء الجمهوريين في فريق المناقشة، على أن الاقتراع أوضح تماماً أن غالبية البورتوريكيين لا تؤيد ''المركز الحالي كإقليم''.

٣١ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أصدر البيت الأبيض، من جهته، بياناً ذكر فيه أن:

> النتائج كانت واضحة، فشعب بورتوريكو يريد حلاً لمسألة المركز، وهناك أغلبية اختارت، في السؤال الثاني، مركز الولاية. لقد حان الوقت لكي يتخذ الكونغرس إجراءه، وستعمل الإدارة مع الكونغرس في هذا الجهد بحيث يمكن لشعب بورتوريكو أن يقرر مستقبله بنفسه.

٣٢ - وفي عام ٢٠١٣، عُرض على مجلس النواب بالولايات المتحدة مشروع قانون يحدد مسار عملية انضمام بورتوريكو إلى الاتحاد كولاية من ولاياته، ولكن هذا القانون لم يُعتمد أيضا. وفي ٢٠١٤، عُرض على مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة مشروع قانون لتسوية مركز بورتوريكو، وفي ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٤ تمت إحالته إلى لجنة الطاقة والموارد الطبيعية. وقد كان من شأن هذا المشروع أن يأذن للجنة الانتخابية في بورتوريكو بالدعوة إلى إجراء تصويت للتصديق على قبول انضمام بورتوريكو كولايةٍ إلى الولايات المتحدة على قدم المساواة في جميع الجوانب مع سائر الولايات. غير أنّ هذا المشروع لم يصبح قانونا. ولم يقدم مشروع قانون آخر في عام ٢٠١٥.

٣٣ - وفي ظل إدارة الرئيس أوباما، تضمنت ميزانية السنة المالية ٢٠١٥ طلباً بتخصيص اعتمادات بمبلغ ٢,٥ مليون دولار للجنة الانتخابية في بورتوريكو لصرفها في أغراض تثقيف الناخبين بشكل موضوعي وغير حزبي بشأن الخيارات المتعلقة بتحديد المركز السياسي لبورتوريكو في المستقبل، وفي أغراض إجراء الاستفتاء. وفيما يتعلق بهذا الاستفتاء المحتمل، قام حاكم بورتوريكو بتعيين لجنة تتمثل مهمتها في تحديد الخيارات التي ستُعرض على شعب بورتوريكو في الاستفتاء. ولم يتسنّ لأعضاء اللجنة تقديم تقرير لفشلهم في التوصل إلى اتفاق بسبب وجود جناح في الحزب الشعبي يود إضفاء الشرعية مرة أخرى على المركز الحالي للدولة المرتبطة ارتباطا حرا.

٣٤ - واستناداً إلى ورقة قدمتها الخبيرة ويلما ريبيرون كوياسو، نوقشت بشكل عام أوجه القصور في الاستفتاء المقترح من منظور القانون الدولي لإنهاء الاستعمار، وذلك في الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي حول تنفيذ العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، والتي عُقدت في كيتو في أيار/مايو ٢٠١٣.

٣٥ - وفي آذار/مارس ٢٠١٤، أصدر مكتب المساءلة بحكومة الولايات المتحدة تقريرا بعنوان ''بورتوريكو: معلومات عن كيفية تأثير مركز الولاية المحتمل في بعض البرامج ومصادر الإيرادات الاتحادية''.

٣٦ - وعُرضت على المحكمة العليا في الولايات المتحدة قضيةُ *بورتوريكو ضد سانشيز فالي* المتعلقة بمصدر سلطة القوانين في بورتوريكو. وأثيرت مسألة تحديد كونغرس الولايات المتحدة لنوعية القضايا التي يمكن لمحاكم بورتوريكو البتّ فيها في جلسة مرافعات شفوية بشأن القضية عقدتها المحكمة العليا للولايات المتحدة في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وفي جلسة المرافعات المذكورة، تحدثت نيكول أ. ساهارسكي،

مساعدة النائب العام بوزارة العدل بالولايات المتحدة، باعتبارها صديقة للمحكمة، فحادت عن الحجج التي سبق أن ساقتها الولايات المتحدة في الأمم المتحدة بمعنى أن بورتوريكو نالت الحكم الذاتي في عام ١٩٥٢. وفي تلك الجلسة، ذكر ستيفن برايز، القاضي في المحكمة العليا بالولايات المتحدة، أن الآثار المترتبة على كتابة المحكمة فتوى بشأن ما إذا كانت بورتوريكو ذات سيادة هي آثار هائلة، وعرض رأيه بشأن تأكيد الولايات المتحدة للأمم المتحدة أن بورتوريكو ليست مستعمرة. وذكرت السيدة ساهارسكي أن بورتوريكو كانت آنذاك إقليما تابعا للولايات المتحدة، وبالتالي فإنها ليست كيانا سياديا منفصلا بموجب ما تقرر في إطار مبدأ عدم المحاكمة مرتين على الجرم ذاته. وفي تطور آخر يدلّ على أن كونغرس الولايات المتحدة هو مصدر سلطة القوانين في بورتوريكو، سُن في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ قانون الرقابة والإدارة والاستقرار الاقتصادي لبورتوريكو (PROMESA). وينص هذا القانون على إنشاء مجلس للرقابة المالية والإدارة في بورتوريكو. وقد أنشئ هذا المجلس بالفعل وأنيطت به سلطات تنسخ القوانين المعتمدة من قِبل الهيئة التشريعية لبورتوريكو، وتم تكليفه، على نحو ما نص عليه قانون الرقابة والإدارة والاستقرار الاقتصادي لبورتوريكو، بكفالة أن تكون لدى بورتوريكو ميزانية متوازنة وأن تتاح لها إمكانية الوصول إلى أسواق رأس المال على مدى أربع سنوات متتالية قبل أن تنتهي ولايته. وفي وقت إعداد هذا التقرير، لم تكن إمكانية الوصول إلى سوق سندات البلديات متاحة لبورتوريكو وذلك بسبب تصنيفها الائتماني.

٣٧ - وفي ردود فعل مماثلة لما قوبل به تقرير فرقة العمل الرئاسية المعنية بمركز بورتوريكو الذي صدر في عام ٢٠٠٥، شكّك البعض مجددا فيما إذا كان مركز بورتوريكو كإقليم تابع للولايات المتحدة يتسق مع بيانات الولايات المتحدة المقدمة إلى الأمم المتحدة في عام ١٩٥٣، وخاصة بعد الآراء التي أعربت عنها السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية لحكومة الولايات المتحدة: السلطة التنفيذية عن طريق البيانات التي أدلت بها السيدة ساهارسكي أمام المحكمة العليا للولايات المتحدة في قضية *سانشيز فالي*، والسلطة القضائية عن طريق حكم المحكمة العليا المؤرخ ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٦ في القضية نفسها الذي قررت فيه المحكمة أن بند عدم المحاكمة على الجرم ذاته مرتين يمنع بورتوريكو والولايات المتحدة من أن يتعاقبا على محاكمة شخص واحد على السلوك نفسه في ظل قوانين جنائية تتساوى حجيتها (انظر الفقرة ٣٦ أعلاه)، والسلطة التشريعية عن طريق سنّ قانون الرقابة والإدارة والاستقرار الاقتصادي لبورتوريكو وتشكيل مجلس الرقابة والإدارة المالية.

ثالثا - التطورات الأخيرة

٣٨ - في ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٧، أجري استفتاءٌ آخر في بورتوريكو. وغطت وسائل الإعلام في بورتوريكو والولايات المتحدة الاستفتاءَ، بما فيها صحيفة *El Nuevo Día* وهي الصحيفة اليومية الأكثر توزيعاً في بورتوريكو وصحيفتا *نيويورك تايمز والوول ستريت جورنال*، وأفادت بأنه تعرض لمقاطعة ضخمة من قبل ٧٧ في المائة من الناخبين المسجلين الذين يحق لهم التصويت وعددهم مليونا ناخب، مما يزيل عنه صفة الشرعية. وقد امتنع الحزبُ الشعبي الديمقراطي، إضافة إلى قطاعات تؤيد خيار الارتباط الحر والاستقلال، عن التصويت في الاستفتاء، الذي تمخض عن فوز خيار التحول إلى ولاية بدعم ٩٧ في المائة من أصوات المشاركين. وأكدت أنباء تناقلتها وكالات إخبارية دولية أخرى، منها هيئة الإذاعة البريطانية *(BBC)* وصحيفة *El País*، انخفاض معدل إقبال الناخبين على الاستفتاء.

٣٩ - وقد شكّك أغلب أصحاب الالتماسات الذين تحدثوا أمام اللجنة الخاصة، في جلستيها الخامسة والسادسة المعقودتين في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧ بشأن بورتوريكو، في شرعية الاستفتاء؛ ودعا الكثيرون منهم إلى تشكيل جمعية دستورية تُعنى بمسألة مركز بورتوريكو ونادى عدد منهم بوضع تشريعات تنص على أن تنقل إلى بورتوريكو سلطة كونغرس الولايات المتحدة على جميع القرارات المتعلقة ببورتوريكو (انظر A/AC.109/2017/SR.5 و A/AC.109/2017/SR.6).

٤٠ - وكانت الخيارات المتاحة للناخبين في الاستفتاء المذكور هي: (أ) خيار أن تصير ولايةً؛ (ب) وخيار الاستقلال/الارتباط الحر؛ (ج) وخيار أن تظل بمركزها الحالي إقليما تابعا. وأضافت سلطات بورتوريكو الخيار (ج) بناء على طلب تقدمت به وزارة العدل في الولايات المتحدة. ولكن شرعية الاستفتاء كانت محل تساؤلات حتى قبل ١١ حزيران/يونيه. وكان تضمين الاستفتاء خيار الاحتفاظ بالمركز الاستعماري الحالي كإقليم تابع أمرا فرضته وزارة العدل بالولايات المتحدة.

٤١ - والاتجاه العام السائد في بورتوريكو هو رفض المركز الاستعماري الحالي، على نحو ما يتضح في سياق جلسات اللجنة الخاصة المعقودة بشأن بورتوريكو، التي شهدت في عام ٢٠١٦ مثول جميع الأطياف السياسية على اختلافها أمام اللجنة رافضةً مركز بورتوريكو كإقليم تابع في إطار بند الإقليم من بنود دستور الولايات المتحدة.

٤٢ - وكانت الخيارات الأصلية التي ترد في استفتاء ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٧ مقتصرةً على خيار أن تصير بورتوريكو ولاية وخيار الارتباط الحر/الاستقلال. ثم اشتُرط بموجب اعتماد قدره ٢,٥ مليون دولار رصدته الولايات المتحدة لإجراء الاستفتاء أن تكون لوزارة العدل بالولايات المتحدة الكلمة الأخيرة فيما يتعلق بخيارات المركز المطروحة في الاستفتاء. وبعد أن قامت حكومة بورتوريكو الاستعمارية بتغيير ورقة الاقتراع مراعاة لمطالب وزارة العدل، لم يلتزم الكيان التابع للولايات المتحدة بموقف إزاء النتائج.

٤٣ - ولقد نصت قرارات الجمعية العامة بشأن بورتوريكو، منذ عام ١٩٧٢، على انطباق إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (القرار ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠) على قضية بورتوريكو. ولكن تشكيل مجلس تابع للولايات المتحدة للرقابة والإدارة المالية من أجل الإشراف على تسديد الدين العام لبورتوريكو البالغ قدره ٧٠ بليون دولار، وهو المجلس الأعلى مرتبة من حكومة بورتوريكو المنتخبة، يشير إلى نزعة لتشديد السيطرة الاستعمارية على بورتوريكو.

٤٤ - في ١٩ و ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، اجتاح بورتوريكو إعصار ماريا المصنف إعصارا من الفئة ٤، بعد أسبوعين من مرور إعصار إيرما، المصنف أيضا في الفئة ٤، بمحاذاة الجزيرة مما ألحق بها أضرارا واسعة النطاق.

٤٥ - وأفادت تقارير نشرتها صحيفة *El Nuevo Día* في الفترة من ٢٧ أيلول/سبتمبر إلى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ بأن الأضرار التي لحقت بالجزيرة تُقدر بمبلغ يتراوح بين ٤٥ و ٩٠ بليون دولار، وبأن المشاكل الأكثر إلحاحا هي في مجالي توزيع المياه والغذاء، وتوفير الكهرباء، والرعاية والعلاج الطبيين، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والطرق والجسور المسدودة التي دمرت جزئيا أو كليا مما يؤثر في توزيع المعونة. وكان العدد الرسمي للقتلى ٤٨ قتيلا. وقد اختلفت الأرقام المعلنة بحسب مصدرها، ولكن يوجد حالياً إجماع بين الإحصاء الذي أجرته السلطات الحكومية والدراسات المستقلة التي تفيد بأن عدد القتلى وصل إلى ما يقارب ٣ ٠٠٠ شخص. ويرصد اعتماد اقترحه كونغرس الولايات المتحدة معونة قدرها

٤,٩ بلايين دولار لبورتوريكو، وهو مبلغ بالكاد يكفي لتغطية الالتزامات المتعلقة بالرواتب حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وبلغ عدد الأسر المشردة ٠٠٠ ٢٢٥ أسرة بعد أن دُمر أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ منزل؛ وبقيت عشرات الآلاف من المنازل دون أسطح في حين تهدمت عشرات الآلاف من المنازل الخشبية. ولحق ضرر كبير بإمدادات الكهرباء إلى المستشفيات والمرافق الصحية. وتأثر أداء المولدات الكهربائية المخصصة لحالات الطوارئ سلباً بسبب نقص كميات الوقود الموزع. وقُلصت إلى حد بعيد خدمات الغسيل الكلوي وتوفير الأكسجين. وأفادت تقارير بتفشي داء البريميّات وحالات التهاب الملتحِمة وغير ذلك من الأمراض، وبازدياد المصاعب التي تعتري تقديم الرعاية إلى المرضى المسنين وطريحي الفراش. وتراكمت كميات كبيرة من القمامة والأنقاض، وشكلت مخاطر وعراقيل صحية. ووصف اختصاصي الوبائيات الحكومي/وزير الصحة السابق بوزارة الصحة البورتوريكية، جوني رولان، عملية حصر وإدارة حالات الوفاة التي نجمت بشكل مباشر أو غير مباشر عن إعصار ماريا بأنها ''كارثة''.

٤٦ - وتقطعت الغالبية العظمى من الأسلاك الكهربائية وأعمدة الكهرباء. ولم تكن هذه الدولة الجزرية تملك المواد الضرورية للتصدي لحالة الطوارئ هذه وإصلاح شبكة الكهرباء. وبعد أسبوع من اجتياح العاصفة بورتوريكو، ظلت نسبة ٨٥ في المائة من الأعمال التجارية الصغيرة مغلقة الأبواب. وقلت مخزونات السلع في المتاجر يوما بعد يوم. وتضررت المصارف وخدمات صرف الأموال من انقطاع الكهرباء، وعجز ١,٣ مليون مستفيد من الغذاء المدعوم عن صرف الأموال الواردة إليهم إلكترونيا. وفي الموانئ، تعطل تفريغ الحاويات المحملة بالإمدادات بسبب نقص السائقين وعدم توافر الوقود، وهو الأمر الذي تفاقم بفعل زيادة الطلب على الوقود بسبب استخدام المولدات الكهربائية وما لحق من دمار بمراكز التوزيع أو عدم تمكن الموظفين من استئناف واجباتهم الوظيفية إضافة إلى عدم تنظيف الطرقات. ولحقت الأضرار بنظام مراقبة الحركة الجوية في مطار لويس مونيوس مارين الدولي، وهو المطار الرئيسي في بورتوريكو، مما قلّص عدد الرحلات الجوية القادمة والمغادرة.

٤٧ - وأصاب التلف التام محاصيل البن والموز وموز الجنة (بلانتين)، وتضررت بشدة الأنشطة الزراعية الأخرى ومثلها قطاعا إنتاج الدواجن والبيض. وفقد قطاع تربية المواشي أعدادا كبيرة من الحيوانات التي إما ضلت وإما غرقت.

٤٨ - وتعرضت البلديات الواقعة على سفوح الجبال لضرر شديد. ولا يزال نقص المياه والإمدادات الغذائية يمثل مشكلة حادة في المناطق الريفية، حيث ظل الكثير من الأهالي معزولين لفترة طويلة من الزمن. واقتلع الإعصار عددا هائلا من الأشجار في المناطق الريفية.

٤٩ - وقد أعفيت بورتوريكو من قوانين النقل البحري المعمول بها في الولايات المتحدة لمدة لم تزد على ١٠ أيام في أعقاب طلب قدمه الحاكم. وتقتضي قوانين النقل البحري أن ترفع السفن التي ترسو في موانئ بورتوريكو علم الولايات المتحدة وأن يكون طاقمها يحمل جنسية الولايات المتحدة إذا كانت هذه السفن آتية من موانئ الولايات المتحدة. ولما كانت السفن التي ترفع علم الولايات المتحدة هي خيار النقل البحري الأكثر تكلفة، فقد أدت هذه القوانين إلى زيادة أسعار السلع الاستهلاكية الواردة إلى بورتوريكو، بما فيها الغذاء. ولم تتمكن البلدان الأخرى التي عرضت المساعدة على بورتوريكو من الوصول إلى الجزيرة بسبب هذا القانون.

٥٠ - وكشفت تقارير إخبارية عديدة وردت من بورتوريكو والولايات المتحدة وتقارير دولية أيضا عن الاستياء الذي أعرب عنه الشعب البورتوريكي، والذي تحدثت عنه رئيسة بلدية مدينة سان خوان، كارمن يولين كروس سوتو. فقد تحدثت عن امتناع حكومة الولايات المتحدة عن معاملة الجزيرة على قدم المساواة مع غيرها، بالمقارنة مع ما قدمته من استجابة غوثية طارئة لمناطق أخرى ضربتها الكوارث، بما في ذلك في ولايتي تكساس وفلوريدا. وكان بطء حكومة بورتوريكو في الاستجابة للكارثة وعدم كفاءتها في هذا الصدد محل انتقاد أيضا في وسائل الإعلام.

٥١ - وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أصدرت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بيانا صحفيا بعنوان ''بورتوريكو: ازدياد شواغل حقوق الإنسان في ظل غياب استجابة مناسبة لحالة الطوارئ''[٢]. وأتى في البيان الصحفي أن الإعصار أدى إلى تفاقم الأوضاع العصيبة التي تسود الجزيرة، فهي تعاني من ارتفاع الديون ومن تدابير التقشف، وأشير فيه أيضا إلى ما يساور أفرقة خبراء الأمم المتحدة المعنيين بحقوق الإنسان من شواغل فيما يتعلق بالحالة الإنسانية في بورتوريكو في أعقاب إعصار ماريا.

٥٢ - وأعيد النظر في إمكانية تنفيذ الخطة المالية العشرية التي اعتمدها مجلس الرقابة والإدارة المالية قبل اجتياح إعصاري إيرما وماريا. ووفقا لما جاء في صحيفة *El Nuevo Día*، قامت شركة موديز لخدمات المستثمرين في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ بخفض تصنيف الدين البورتوريكي البالغ ٧٢ بليون دولار إلى فئة ''Ca''، وهذا التصنيف يعني انخفاض احتمالات استرداد حاملي السندات لما أقرض إلى حكومة بورتوريكو بعد إعصار ماريا. وجاء في تقرير أعده تيد هامبتون، النائب الأقدم لرئيس شركة موديز، ومحللون آخرون في الشركة أن مسؤولين في حكومة بورتوريكو حذروا من أن انقطاع الإيرادات المتأتية من الضرائب، الذي أعقب وقوع إعصار ماريا، يمكن أن يجبر الحكومة على وقف عملياتها في غضون فترة قصيرة قد لا تتجاوز نهاية [شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧].

ألف - التطورات السياسية

٥٣ - على النحو المبيّن في التقارير السابقة، وإلى جانب المسائل السياسية العامة، أثيرت في اجتماعات اللجنة الخاصة خلال السنوات الأخيرة ثلاث قضايا بعينها ناشئة عن المركز السياسي لبورتوريكو وعلاقتها بالولايات المتحدة، وهي: (أ) الوجود العسكري للولايات المتحدة في بورتوريكو، ولا سيما في جزيرة بييكيس؛ (ب) واحتجاز الولايات المتحدة في سجونها لبورتوريكيين مؤيدين لاستقلال بورتوريكو بتهمة التآمر لإحداث فتنة وحيازة أسلحة؛ (ج) وتوقيع عقوبة الإعدام على مواطنين بورتوريكيين أدينوا بتهم تعاقب عليها القوانين الاتحادية. وقد أثيرت في السنوات الأخيرة مسألة زيادة الاضطهاد السياسي.

٥٤ - وطيلة مدة ولاية حكومة بورتوريكو المنتخبة في عام ٢٠٠٨، نشرت الصحف الرئيسية في الجزيرة تقارير عن تعصبها تجاه آراء الأقلية وانتهاكها للحقوق المدنية. ونشرت تلك الصحف منذ عام ٢٠١٠ تقارير عن انتهاكات الشرطة للطابع الإلزامي للعضوية في نقابة المحامين البورتوريكيين، وهي منظمة مدافعة عن الحقوق المدنية أُسست منذ أكثر من ١٤٠ سنة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أصدرت وزارة العدل في

(٢) يمكن الاطلاع على البيان في الرابط التالي: www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=22326&LangID=E.

الولايات المتحدة تقريرا[٣] أُعرب فيه عن القلق إزاء استخدام شرطة بورتوريكو القوة بشكل مفرط، على سبيل المثال ضد الطلاب المضربين. وخلص التقرير إلى أن الشرطة انتهكت الحقوق المدنية لقطاعات عريضة من السكان. وأشار التقرير أيضا إلى وجود حالات فساد في صفوف الشرطة. وأصدر مكتب النائب العام في الولايات المتحدة تقريرا أشار فيه إلى أن بورتوريكو تفوقت على جميع المناطق القضائية في الولايات المتحدة في عدد أحكام الإدانة في قضايا الفساد العام (١٣٠ إدانة) في عام ٢٠١١. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٣، كُشف النقاب عن أن إدارة أوباما خصصت مبلغ ٩٥ مليون دولار لإنشاء مرفق تابع لمكتب التحقيقات الفيدرالي في بورتوريكو.

٥٥ - وقد تناولت التقارير السابقة قضية البورتوريكيين الذين اتهموا بالتآمر لإحداث فتنة وحيازة أسلحة وسجنوا في الولايات المتحدة، ومنهم أوسكار لوبيز ريبيرا الذي كان قد مرّ على وجوده في السجن ٣٦ سنة في أيار/مايو ٢٠١٦. وجوهر القضية أن عددا من المنظمات والقيادات السياسية والمدنية في بورتوريكو ظلت على مدى السنوات تقول إن هؤلاء سجناء سياسيون أساسا، وأحكام السجن التي صدرت بحقهم طويلة لا تتناسب مع ما اقترفوه من أعمال. وفي آب/أغسطس ١٩٩٩، عرض الرئيس كلينتون إطلاق سراح السجناء بشرط أن يعلنوا رسميا نبذ اللجوء إلى العنف. وقد قبِل العرض ١١ سجينا من أصل ١٥ سجينا، وقبل سجين آخر اتفاقا يُخلى بمقتضاه سبيله في غضون خمس سنوات. وفي عام ٢٠٠٢، أُطلق سراح سجينين آخرين من أصل السجناء الخمسة عشر الأصليين بيد أن مكتب التحقيقات الاتحادي أعاد القبض على أحد هذين السجينين، وهو أنطونيو كاماتشو نيغرون، في آب/أغسطس ٢٠٠٦. وأُطلق سراح كارلوس ألبرتو توريس أحد السجينين المتبقيين، بموجب إفراج مشروط في تموز/يوليه ٢٠١٠. أما السيد لوبيز ريبيرا (البالغ من العمر الآن ٧٥ عاما)، فقد رُفض طلب الإفراج المشروط عنه في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١١، وظل محتجزا في سجن اتحادي أمنه مشدد في تير هوت بولاية إنديانا. ورُفض الطعن الذي قدمه السجين في هذا القرار. واستمرت الحملة من أجل الإفراج عن السيد لوبيز ريبيرا إلى أن تم تخفيف الحكم الصادر بحقه في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ بأمر من الرئيس أوباما الذي كانت فترة رئاسته للولايات المتحدة على وشك الانتهاء آنذاك. وشمل هذا الأمر فترة انتظار لحين الإفراج عن السيد لوبيز ريبيرا مدتها ١٢٠ يوما، انتهت في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٧، وعندئذ كان قد أمضى ٣٦ عاما إلا يومين من مدة حكمه الإجمالية البالغة ٧٠ عاما. ويقال إن السيد لوبيز ريبيرا من بين السجناء السياسيين الأطول احتجازا في تاريخ بورتوريكو بل وفي العالم. وعقب انتهاء فترة الانتظار البالغة مدتها ١٢٠ يوما، تمكن السيد لوبيز ريبيرا، بعد إسقاط كافة القيود على تحركاته، من الاندماج تماما في الحياة المدنية في بورتوريكو. كما قام بسفريات عديدة منها رحلته إلى مدينة نيويورك في حزيران/يونيه ٢٠١٧ للتحدث أمام اللجنة الخاصة في جلسات الاستماع السنوية التي تعقدها بشأن بورتوريكو، وهي اللجنة التي طالبت في قراراتها مرارا وتكرار بالإفراج عنه.

٥٦ - وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أُطلق سراح أبيلينو غونزاليس كلاوديو، الذي كان قد اعتُقل في آذار/مارس ٢٠٠٨. أما أخوه نوربرتو غونزاليس كلاوديو الذي اعتُقل في ١٠ أيار/مايو ٢٠١١، فقد حُكم عليه مؤخرا بالسجن لمدة خمس سنوات في أحد سجون الولايات المتحدة وتم الإفراج عنه بعد أن استكمل مدة عقوبته.

(٣) يمكن الاطلاع على التقرير في الموقع التالي: www.justice.gov/crt/about/spl/pr.php.

٥٧ - ووفقا لتقارير نشرتها وسائل إعلام بورتوريكية، وكما يظهر في القرارات الأخيرة التي اتخذتها اللجنة الخاصة بشأن بورتوريكو، هناك توافق آراء قوي بين البورتوريكيين على تأييد إطلاق سراح السجناء المدانين في قضايا ذات صلة بالكفاح من أجل الاستقلال.

٥٨ - وفي ١ آب/أغسطس ٢٠١١، توفيت لوليتا ليبرون التي ظلت حبيسة سجون الولايات المتحدة طوال فترة امتدت من عام ١٩٥٤ إلى عام ١٩٧٩ لأعمال نفذتها تأييدا للاستقلال.

٥٩ - وتناولت تقارير سابقة مسألة تطبيق عقوبة الإعدام على مواطني بورتوريكو المدانين بجرائم، رغم إلغاء العمل بهذه العقوبة في بورتوريكو في عام ١٩٢٩ وإعادة تأكيد هذا الإلغاء في دستور عام ١٩٥٢. وخلال الجلسات السنوية التي عقدتها اللجنة الخاصة بشأن بورتوريكو، دأب أصحاب الالتماسات من الجزيرة على إبداء معارضتهم لعقوبة الإعدام، بمن فيهم ممثلو تحالف بورتوريكو لمناهضة عقوبة الإعدام.

٦٠ - وفي ١٦ آذار/مارس ٢٠١٥، أدلت بعض المنظمات من بورتوريكو ببيانات عن حالة حقوق الإنسان في بورتوريكو وذلك خلال جلسة استماع أمام سبعة من مفوضي لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، عُقدت في بداية دورة اللجنة الرابعة والخمسين بعد المائة. وناقشت هذه المنظمات التمييز في بورتوريكو، بما فيه التمييز ضد النساء والأطفال وذوي الإعاقة والمهاجرين، والجهود التي تبذلها حكومة الولايات المتحدة من أجل فرض عقوبة الإعدام في بورتوريكو، في انتهاك لأحكام دستور بورتوريكو. وطلب ممثل الولايات المتحدة في منظمة الدول الأمريكية أن تكون حكومة بورتوريكو ممثلة بوزير خارجيتها، السيد سيزار ميراندا. وفي مداخلته، دعا وزير العدل إلى إطلاق سراح السجين السياسي السيد لوبيز ريبيرا، فيما ذكر وزير الخارجية أنّ بورتوريكو ينبغي أن تُدرَج ضمن تقارير اللجنة.

باء - التطورات العسكرية

٦١ - بعد إعلان حالة الطوارئ التي أعقبت اجتياح إعصار ماريا لبورتوريكو في ١٩ و ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ (انظر الفقرات ٤٤ إلى ٥٢ أعلاه)، جرى الأيام الأولى بعد إعلان حالة الطوارئ استنفار ما عدده ١ ٣٠٠ فرد عامل من جنود الحرس الوطني التابع لجيش الولايات المتحدة. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، كان عدد الموجودين بالجزيرة من أفراد القوات المسلحة التابعة للولايات المتحدة، بجميع فروعها، ٤ ٦٠٠ جندي. وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، قدر هذا العدد بـ ١٢ ٠٠٠ فرد. واستخدم موقع قاعدة روزفلت رودز البحرية المغلقة قاعدة عمليات لإيصال المعونة التي يقدمها الجيش.

٦٢ - وحلّت في عام ٢٠١٣ الذكرى العاشرة لوقف العمليات العسكرية في ميدان رمي القذائف والقنابل الحية الذي كانت تشغله الولايات المتحدة. وكما ورد في تقارير سابقة، ظلت بورتوريكو لسنوات عديدة تحتل موقعا عسكريا - استراتيجيا هاما في إطار القيادة العسكرية الجنوبية للقوات البحرية للولايات المتحدة. فعلاوة على العمليات العسكرية الأخرى التي قام بها سلاح البحرية التابع للولايات المتحدة في بورتوريكو من عام ١٩٤١ إلى أيار/مايو ٢٠٠٣، قام أيضا بعمليات في جزيرة بييكيس التي يقل عدد سكانها بقليل عن ١٠ ٠٠٠ نسمة وتقع على بعد ثمانية أميال من الساحل الشرقي لبورتوريكو.

٦٣ - ولا يزال سكان بييكيس يكافحون من أجل حل المسائل المتصلة بذلك، وهي: (أ) تنظيف البيئة وإزالة التلوث؛ (ب) واستعادة شعب بورتوريكو الأراضي التي استخدمها سلاح بحرية الولايات المتحدة - وهي تخضع الآن للدائرة المعنية بالأسماك والأحياء البرية بوزارة حفظ الموارد الوطنية؛ (ج) والتنمية المستدامة

وأزمة الصحة؛ (د) ومستقبل قاعدة روزفلت رودز البحرية السابقة التابعة للولايات المتحدة في جزيرة بورتوريكو الرئيسية.

٦٤ - وقد قُسمت جزيرة بييكيس إلى أجزاء لغرض تنفيذ عمليات التنظيف، فأسندت مسؤولية جزء من القسم الشرقي من الجزيرة إلى دائرة الأسماك والأحياء البرية التابعة لوزارة حفظ الموارد الوطنية بالولايات المتحدة ليصبح جزءا من المحمية الوطنية للأحياء البرية الموجودة حاليا في بييكيس. وكان سلاح بحرية الولايات المتحدة يدير نحو ٦٠٠ ١٤ فدان في الجزء الشرقي من بييكيس، ويستخدم تلك المنطقة للتدريب على العمليات البرمائية والقيام بمناورات إطلاق النيران من الجو نحو الأرض. وتأكد وجود ذخائر غير منفجرة وبقايا ذخائر منفجرة تحتوي على مواد خطرة في تلك المنطقة وفي المياه المجاورة. وأشارت وكالة حماية البيئة بالولايات المتحدة أيضا إلى أن المواد الخطرة المرتبطة بالمتفجرات التي قد تكون موجودة في بييكيس تشمل مادة تي إن تي (TNT) والنابالم واليورانيوم المستنفد والزئبق والرصاص ومواد كيميائية أخرى.

٦٥ - وفي الجزء الغربي من الجزيرة، استخدمت البحرية الأمريكية مستودعات للذخائر حتى عام ١٩٤٨. وأعيد فتح هذا المرفق في عام ١٩٦٢ ثم أُغلق في عام ٢٠٠١. وفي فترة لاحقة من ذلك العام، أعادت البحرية ما قدره ١٠٠ ٣ فدان من الأراضي إلى وزارة حفظ الموارد الوطنية و ٠٠٠ ٤ فدان إلى بلدية بييكيس و ٨٠٠ فدان إلى صندوق بورتوريكو لحفظ البيئة.

٦٦ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٥، أُدرج جزء بييكيس الموجود في المنطقة المقترحة للتدريب على الأسلحة التابعة لأسطول المحيط الأطلسي في قائمة الأولويات الوطنية لوكالة حماية البيئة التي تضم أكثر مواقع النفايات خطورة في البلد.

٦٧ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٨، أُعلن عن إبرام اتفاق اتحادي مشترك بين الوكالات بين وكالة حماية البيئة ووزارتي البحرية وحفظ الموارد الوطنية في الولايات المتحدة وكومنولث بورتوريكو من أجل تنظيف الأجزاء المتبقية من بييكيس والمياه المحيطة بها. وينص الاتفاق على إجراء تحقيق متعمق في الآثار البيئية الناجمة عن الأنشطة السابقة والحالية التي يضطلع بها في بييكيس والمياه المحيطة بها واتخاذ الإجراءات المناسبة لحماية المجتمع المحلي والبيئة.

٦٨ - أما جزيرة كوليبرا التي تقع على بعد نحو تسعة أميال شمالي بييكيس، فقد كانت أيضا جزءا من مرافق التدريب التابعة لسلاح بحرية الولايات المتحدة. ورغم توقف العمليات العسكرية في جزيرة كوليبرا في عام ١٩٧٥ مراعاة لمشاعر القلق السائدة بشأن السلامة العامة، فقد ظلت عملية تنظيف الجزيرة بطيئة، ويُعزى هذا جزئيا إلى المسائل القانونية المتعلقة باستعمال الأموال الاتحادية.

٦٩ - وسعى ما يقرب من ٠٠٠ ٧ نسمة من سكان بييكيس إلى الحصول بصورة جماعية على تعويضات عن أضرار أصابت الصحة والممتلكات وقُدرت ببلايين الدولارات في قضية *سانشيز وآخرين ضد الولايات المتحدة*. وقد ادعوا في تلك القضية أن سلاح البحرية التابع للولايات المتحدة متهم بالإهمال لتعريضه سكان بييكيس البالغ عددهم ٠٠٠ ١٠ نسمة لمستويات خطيرة من المواد السمية لأكثر من ٥٠ عاما، مما أدى إلى ارتفاع معدل الإصابة بالسرطان في بييكيس عن سائر مناطق بورتوريكو بثلاثين ضعفا وغير ذلك من الآثار الأخرى الطويلة الأجل. وقد فشل المدّعون في دعواهم.

٧٠ - وفي تقرير آخر، ذكرت الوكالة في معرض إشارتها إلى البيانات العلمية المعروضة عن المشاكل الصحية في بييكيس، أن أوجه القصور التي شابت تلك التحليلات تثير قدرا كبيرا من الالتباس وتجعل من الصعب تفسيرها. وأكدت الوكالة أن ارتفاع مستويات بعض المواد الكيميائية التي وجدت في أجسام السكان يمكن أن يعزى إلى أسباب غير النشاط العسكري؛ واقترحت أن يعمل مسؤولو الولايات المتحدة مع حكومة بورتوريكو من أجل الحصول على عينات إضافية ورصد الأحوال الصحية في بييكيس.

٧١ - ووفقا لمكتب المفوّض المقيم، قامت مجموعة تتألف من ١٧ عضوا من الحزبين في كونغرس الولايات المتحدة بتوجيه رسالة في آذار/مارس ٢٠١٤ إلى وزير دفاع الولايات المتحدة تحث فيها الوزارة على تحمل مسؤولياتها فيما يتعلق بتنظيف جزيرتي بييكيس وكوليبرا.

٧٢ - وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أعلن المفوّض المقيم أنّ كونغرس الولايات المتحدة قد خصّص، في إطار مشروع قانون شامل لتمويل الحكومة الاتحادية خلال الفترة المتبقية من السنة المالية ٢٠١٥، مبلغاً قدره ١٧ مليون دولار لتغطية تكاليف التنظيف في بييكيس، ومبلغاً آخر قدره ١,٤ مليون دولار لتغطية تكاليف التنظيف في كوليبرا. وتضمّن التقرير المرافق لمشروع هذا القانون توجيها لوزارة الدفاع لكي تتخذ عددا من الإجراءات من أجل تحسين عملية تنظيف الجزيرتيْن.

جيم - التطورات الاقتصادية

٧٣ - لقد أدى إعصار ماريا إلى تعطيل اقتصاد بورتوريكو بشكل كبير، ويرجع ذلك إلى ما أصاب البنى التحتية من تلف على النحو المبين في الفقرات ٤٤ إلى ٥٢ أعلاه، وهو ما يُعزى خصوصا إلى التأخر في إصلاح نظام توزيع الطاقة الكهربائية الذي قُدر أنه سيستغرق فترة أطول مما كان متوقعا إذ سيمتد لشهور بعد الموعد الأصلي ولن ينتهي إلا في عام ٢٠١٨ وذلك بسبب نقص مواد البناء ولوازمه. وقد أدت الآثار التعاقبية الناجمة عن الحالة إلى إغلاق ٠٠٠ ٥ من الأعمال التجارية الصغيرة واضطرار عدة آلاف من أصحاب الأعمال التجارية الأخرى إلى تسريح موظفين. وعلاوة على ذلك، تعطلت المؤسسات الكبرى للبيع بالتجزئة والصناعات التحويلية أيضا. وارتفع معدل البطالة، ومن ثم انخفضت الإيرادات الحكومية. ويضاف إلى ما سبق أن تسارع وتيرة الهجرة الجماعية وتباطؤ النمو السكاني منذ عام ٢٠١٤ خلفا آثارا عميقة على الحالة الاقتصادية الراهنة وعلى آفاق التنمية الاقتصادية. وتخيم أجواء التشاؤم على توقعات التنمية الاقتصادية في المستقبل بسبب فرض تدابير تقشفية في مجالي التعليم والبحوث العلمية والتطوير، وخاصة في جامعة بورتوريكو.

٧٤ - ونقلا عن عدد كبير من الاقتصاديين، أفادت تقارير وسائل الإعلام في بورتوريكو، ومنها صحف *El Nuevo Día* و *Primera Hora* و *El Vocero* و *Claridad*، بأنه من المتوقع أن يؤدي الإصلاح الضريبي الذي اعتمدته الولايات المتحدة في الآونة الأخيرة إلى فقدان ٠٠٠ ٧٠ وظيفة في مجال الصناعات التحويلية في بورتوريكو، حيث إن الإصلاح المذكور سيفرض ضريبة نسبتها ١٢,٥ في المائة على البضائع التي يصدرها إلى الولايات المتحدة الأمريكيون المشتغلون بالصناعة التحويلية الذين يمارسون نشاطهم التجاري في بورتوريكو لأنهم يندرجون في فئة الشركات الأجنبية التي يملك أمريكيون حصةً مسيطِرة فيها وهي الفئة التي تنطبق عليها الضريبة.

٧٥ - وتعاني بورتوريكو منذ عام ٢٠٠٦ من انكماش اقتصادي. فقد سجل مؤشر النشاط الاقتصادي، وهو مقياس للنشاط الاقتصادي وضعه المصرف الإنمائي الحكومي لبورتوريكو[٤]، انخفاضا سنويا بنسبة ٠,٥ في المائة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ مقارنة بالشهر نفسه من عام ٢٠١٥. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أفاد المصرف بأنّ عدد الأشخاص الذين يعملون في بورتوريكو بلغ ٦٠٠ ٩٧٣ شخص في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، مما يمثل انخفاضا بنسبة ١,٤ في المائة مقارنة بتشرين الأول/أكتوبر من عام ٢٠١٥. وبلغ متوسط معدل البطالة ١٣ في المائة في عام ٢٠١٥.

٧٦ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٥، قامت وكالة ستاندرد آند بورز لخدمات التصنيف الائتماني بخفض مستوى التصنيف العام لديون بورتوريكو من الدرجة BB إلى الدرجة B، أي بمقدار ثلاث درجات، مشيرة في ذلك إلى قرار أصدره أحد القضاة بشأن إلغاء خطة إعادة هيكلة الديون، واحتمالات أن تعجز بورتوريكو عن سداد ديونها. وأعربت رئيسة المصرف في بيان صحفي صادر في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٥ عن خيبة أملها إزاء هذا القرار الذي أفضى أيضا إلى التقليص من درجة السندات التي يصدرها المصرف وغيره من الكيانات، من قبيل مؤسسة بورتوريكو لتمويل ضرائب المبيعات ووكالة بورتوريكو للتمويل البلدي.

٧٧ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٥، أعلن أحد القضاة الاتحاديين في الولايات المتحدة عدم دستورية قانون إنفاذ واسترداد ديون مؤسسات بورتوريكو العامة (سُنَّ في حزيران/يونيه ٢٠١٤).

٧٨ - وقد قوبلت بالاستياء سياسة خصخصة المؤسسات العامة أو مكوناتها المعتمدة بوصفها تدبيرا من تدابير التنمية الاقتصادية. وعلى الرغم من الاحتجاجات الواسعة ضد اقتراح خصخصة إدارة مطار لويس مونيوس مارين الدولي في بورتوريكو، وافقت إدارة الطيران الاتحادية على عقد مع الشركة القابضة Aerostar Airport Holdings، وأعلن في منتصف شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ عن خطط لخصخصة هيئة الطاقة الكهربائية.

٧٩ - وكتدبير تقشفي لتخفيض العجز في الميزانية الذي بلغ ٣,٢ بلايين من الدولارات ولمعالجة مسألة ارتفاع معدل العمالة في القطاع العام، أُنهيت منذ عام ٢٠٠٩ خدمة أكثر من ٠٠٠ ٢٠ موظف حكومي.

دال - التّطورات الإقليمية

٨٠ - في الإعلان الذي اعتمده مؤتمر القمة الخامس لجماعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، الذي انعقد في بونتا كانا، الجمهورية الدومينيكية، في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أعاد رؤساء الدول والحكومات تسليط الضوء على الطابع الأمريكي اللاتيني والكاريبي لبورتوريكو، وأكدوا مجددا، بعد أن أحاطوا علما بالقرارات التي اتخذتها اللجنة الخاصة بشأن بورتوريكو، أنّ المسألة تهم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي السياق نفسه، أثنوا على قرار الولايات المتحدة الحديث العهد آنذاك بالعفو عن القيادي المناصر للاستقلال، السيد لوبيز ريبيرا. والتزمت البلدان الأعضاء في الجماعة بمواصلة العمل، ضمن إطار القانون الدولي وخصوصا ضمن إطار قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، على جعل منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي خالية من الاستعمار والمستعمرات.

(٤) المصرف الإنمائي الحكومي لبورتوريكو، ”مؤشر النشاط الاقتصادي“، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

٨١ - وأقرّ الإعلان الختامي الذي اعتمده رؤساء دول وحكومات التحالف البوليفاري لشعوب قارتنا الأمريكية، في اجتماعهم الذي عُقد في هافانا في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، بالطابع الأمريكي اللاتيني والكاريبي لبورتوريكو، وأكّد مجدّدا على أنّ استقلال بورتوريكو التام وإنهاء استعمارها يشكلان مسألة تحظى باهتمام كبير من قبل البلدان الأعضاء في البديل البوليفاري.

رابعا - الإجراءات السابقة التي اتخذتها الأمم المتحدة

ألف - لمحة عامة

٨٢ - تتمسك الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٥٣ بموقف ثابت بشأن مركز بورتوريكو وإزاء اختصاص هيئات الأمم المتحدة بدراسة هذا المركز بموجب أحكام القرار ٧٤٨ (د-٨) الذي أعفت الجمعية العامة بمقتضاه الولايات المتحدة من التزاماتها طبق الفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة. وما فتئت الولايات المتحدة تؤكد أن بورتوريكو قد مارست حقها في تقرير المصير وأنها حصلت على الحكم الذاتي الكامل وأنها قررت بحرية وبطريقة ديمقراطية الدخول في ارتباط حر مع الولايات المتحدة، ومن ثم فإن النظر في مركزها يقع خارج نطاق اختصاص الأمم المتحدة.

٨٣ - والآراء التي أعربت عنها السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية لحكومة الولايات المتحدة: السلطة التنفيذية عن طريق البيانات التي أدلت بها السيدة ساهارسكي أمام المحكمة العليا للولايات المتحدة في قضية *سانشيز فالي*، والسلطة القضائية عن طريق قرار المحكمة العليا في قضية *سانشيز فالي* (انظر الفقرتين ٣٦ و ٣٧ أعلاه)، والسلطة التشريعية عن طريق سنّ قانون الرقابة والإدارة والاستقرار الاقتصادي لبورتوريكو وتشكيل مجلس الرقابة والإدارة المالية، هي آراء تتعارض مع البيانات التي مفادها أن بورتوريكو نالت الحكم الذاتي الكامل ومع البيانات التي قدمتها الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة في عام ١٩٥٣ (انظر الفقرات ١٢ و ١٨ و ١٩ و ٢٠).

٨٤ - وقد اعترضت قوى بورتوريكو المؤيدة لإنهاء الاستعمار ونيل الاستقلال على التأكيد الوارد في الفقرة ٨٢ أعلاه. ففي الفقرة ٩ من القرار ٧٤٨ (د-٨) أعربت الجمعية عن تأكيدها بأنه سيتم إيلاء الاعتبار الواجب في حال رغبة أحد طرفي الارتباط المتفق عليه اتفاقا متبادلا في تغيير أحكام ذلك الارتباط.

٨٥ - وترد المعلومات عن الإجراءات التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة بشأن بورتوريكو قبل عام ١٩٧٤ في تقرير المقرِّر لعام ١٩٧٣ (A/AC.109/L.976) وفي التقارير اللاحقة.

باء - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة الخاصة

٨٦ - في الجلسة الأولى المعقودة في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٨، قررت اللجنة الخاصة، باعتمادها المقترحات المتصلة بتنظيم العمل التي تقدم بها الرئيس (انظر A/AC.109/2018/L.2)، أن تناقش البند المعنون ”قرار اللجنة الخاصة المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧ بشأن بورتوريكو“ وأن تنظر فيه في جلساتها العامة.

٨٧ - وفي الجلستين الثالثة والخامسة المعقودتين في ١١ و ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨، وجّه رئيس اللجنة الخاصة الانتباه إلى عدد من الرسائل الواردة من منظمات طلبت من اللجنة أن تستمع إليها بشأن موضوع

بورتوريكو. ووافقت اللجنة الخاصة على هذه الطلبات، واستمعت إلى عدد من ممثلي المنظمات المعنية في جلستيها الخامسة والسادسة اللتين عُقدتا في ١٨ حزيران/يونيه (انظر A/AC.109/2018/SR.5 و 6). وفي الجلسة الخامسة، وجه الرئيس الانتباه إلى تقرير أعده مقرر اللجنة الخاصة (A/AC.109/2018/L.13).

٨٨ - وفي الجلسة السادسة، عرض ممثل كوبا، باسم الاتحاد الروسي وإكوادور وأنتيغوا وبربودا وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) والجمهورية العربية السورية وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وكوبا ونيكاراغوا، مشروع القرار A/AC.109/2018/L.7.

٨٩ - وفي الجلسة السادسة أيضاً، أدلى ببيانات ممثلو كل من، إكوادور والجمهورية العربية السورية وجمهورية فنزويلا البوليفارية (باسم حركة عدم الانحياز) ودولة بوليفيا المتعددة القوميات والصين وكوبا وكوستاريكا ونيكاراغوا. وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان أيضا المراقب عن السلفادور، باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر A/AC.109/2018/SR.6). وفي الجلسة نفسها كذلك، اعتمدت اللجنة الخاصة مشروع القرار A/AC.109/2018/L.7 بدون تصويت. وبعد اعتماد مشروع القرار، أدلى ممثل كوبا ببيان.

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٩٠ - لم يُعرض على الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين أي مشروع قرار بشأن هذه المسألة لكي تتخذ إجراءً بشأنه.